الرفاه الاقتصادي في العصر العباسي الاول ومظاهره الحضارية

م.م ضمياء موسى زيدان سمران
جامعة كركوك/ كلية التربية الأساسية

الملخص:

يبحث هذا العمل في مفهوم الرفاه الاقتصادي في العصر العباسي وانعكاساته على التطور الحضاري للمجتمع الإسلامي. وقد أبرزت الدراسة أن الازدهار الاقتصادي في تلك الفترة استند إلى قاعدة إنتاجية واسعة شملت الزراعة باستخدام أنظمة ري متقدمة، وازدهار الصناعة والحرف، وتوسع التجارة بفضل الموقع الاستراتيجي لبغداد على طرق الملاحة الدولية. كما تناول البحث دور السياسات الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل في تحقيق الرضا الاجتماعي، وأثر الأمن الاقتصادي في ترسيخ الاستقرار وتعزيز البناء الحضاري. ومن خلال هذه المؤشرات يتضح أن الرفاه الاقتصادي لم يكن مجرد ظاهرة مادية، بل مثل عاملا جوهريا في تشكيل معالم الحضارة الإسلامية وإسهامها في التاريخ الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الرفاهية الاقتصادية، العصر العباسي، المظاهر الحضارية.

Economic Prosperity in the Abbasid Era and Its Civilizational Aspects

Asst. Lecturer Dhumyaa Musa Zaidan Samran
University of Kirkuk / College of Basic Education

Abstract:

This study examines the concept of **economic welfare during the Abbasid era** and its impact on the civilizational development of Islamic society. The findings highlight that economic prosperity at the time was based on a broad productive base, including agriculture supported by advanced irrigation systems, flourishing industries and crafts, and extensive trade facilitated by Baghdad's strategic position on international trade routes. The research also discusses the role of economic policies and income distribution in achieving social satisfaction, as well as the significance of economic security in fostering stability and reinforcing civilizational growth. Overall, the study demonstrates that economic welfare was not merely a material phenomenon, but a fundamental factor in shaping the features of Islamic civilization and its contribution to human history.

Keywords: economic prosperity, Abbasid era, civilizational aspects.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد:

تعد **الرفاهية الاقتصادية** الغاية الرئيسة التي تسعى إليها مشاريع التنمية الاقتصادية في مختلف المجتمعات، سواء كانت متقدمة أم نامية، حيث تتجسد هذه الرفاهية في مستوى معيشي كريم يلبي الاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان، ويحقق له الرضا الاجتماعي، استنادا إلى **توزيع عادل للدخل** بين شرائح المجتمع المختلفة ومناطقه الجغرافية ، فإن نقطة الارتكاز في مفهوم الرفاهية تتمثل في **تحقيق مستوى معيشي يكفل السعادة للفرد والمجتمع** من خلال العدالة في توزيع الدخل، وتوازن المنفعة الخاصة والعامة وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الرفاه الاجتماعي يختلف من بلد إلى آخر تبعا لمستوى المعيشة السائد والنظام الاجتماعي الحاكم، بل قد يتباين داخل الدولة الواحدة بين منطقة وأخرى وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد، سواء كان زراعيا أو صناعيا أو تجاريا.

وقسمت البحث الى مبحثين رئيسيين وكل مبحث فيه مطالب كما يلي:

المبحث الأول – الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الحضارية

المطلب الأول: مفهوم الرفاهية الاقتصادية لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: علاقة الرفاهية الاقتصادية بالتنمية الحضارية.

المبحث الثاني – الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي أسبابها ومظاهرها الحضارية

المطلب الأول: أسباب الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي.

المطلب الثاني: مقومات الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي.

المطلب الثالث: المظاهر الحضارية للرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي.

الخاتمة ثم قائمة المصادر والمراجع

تنبع **أهمية هذا البحث** في استكشاف طبيعة الرفاه الاقتصادي في العصر العباسي، وبيان مظاهره الحضارية، من أجل فهم أعمق للدور الذي أداه الاقتصاد في بناء حضارة عباسية كان لها تأثيرها الواسع والمستمر في مسار الحضارة الإنسانية.

المبحث الأول – الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الحضارية

المطلب الأول: مفهوم الرفاهية الاقتصادية لغة واصطلاحا:

مفهوم الرفاهية في اللغة تعني " الرفاهية: رغد الخصب ولين العيش وسعته"**(ابن منظور، 1984، ص1698)**.

يرتبط مفهوم **الرفاهية الاقتصادية** ارتباطا وثيقا بمفاهيم السعادة والعيش الكريم، حيث لا تقتصر على مجرد تلبية الاحتياجات المادية، بل تشمل أيضا متطلبات الحياة الاجتماعية بمختلف أبعادها. وينظر إلى الرفاهية الاقتصادية على أنها الحالة التي تضمن للفرد والمجتمع إشباع الحاجات الأساسية، كالغذاء والملبس والمسكن، إضافة إلى توفير خدمات ضرورية للحياة الكريمة، كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية والأمنية والبيئية (محمد، 2014، ص82). ووفقا لتعريف آخر، فإن الرفاهية الاقتصادية "تعد جزءا من الرفاه الاجتماعي العام، وهو الجزء الذي يمكن التعبير عنه وتقديره باستخدام أدوات القياس النقدي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" (عمر، 1961، ص91).

ويتضح من هذا الطرح أن تقييم مستوى الرفاه الاقتصادي في مجتمع ما يمكن أن يستند إلى **مبدأين أساسيين** هما:

1. **حجم الدخل القومي**، حيث يفترض أن أي زيادة في الدخل القومي تؤدي إلى تحسن في مستوى الرفاهية الاقتصادية، بشرط ألا يتأثر نصيب الفئات ذات الدخول المنخفضة سلبا، أي أن تكون العلاقة بين الدخل القومي والرفاه علاقة طردية، مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية. (عمر، 1961، ص91).
2. **أسلوب توزيع الدخل القومي**، وذلك من خلال إعادة النظر في توزيع الدخول على فترات منتظمة (كأن تكون سنوية)، لضمان تحقيق نوع من **العدالة الاقتصادية**، بحيث تمنح الأولوية لتحسين مستوى معيشة الشرائح ذات الدخول المحدودة، ولو كان ذلك على حساب الشرائح ذات الدخول الأعلى (محمد، 2014، ص82).

وبذلك، فإن الرفاهية الاقتصادية ليست مجرد مؤشر رقمي أو اقتصادي، بل هي انعكاس لمستوى التوازن الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروات والفرص داخل المجتمع.

المطلب الثاني: علاقة الرفاهية الاقتصادية بالتنمية الحضارية:

يرى علماء الاجتماع أن الرفاهية لم تعد مجرد وسيلة لتحسين الحياة، بل أصبحت هدفا بحد ذاتها، ونمطا حياتيا ومثلا أعلى يسعى الأفراد لتقليده. وقد أشاروا إلى أن "الرفاهية باتت الآن عادة فيزيائية، موضة، مثلا أعلى يتوجب إتباعه لذاته. وكلما ازددنا في إدخال الرفاهية في العالم، ازداد تقديرنا لها وتعلقنا بها. أولئك الذي عرفوا الرفاهية، يجعل حرمانهم منها أشبه بالتعذيب بحق... باتت أيضا بمثل قوة أيما موضة أخرى **(هكسلي، 2012، ص222)**." ، أما من الناحية الاقتصادية، فإن *اقتصاديات الرفاهية* (Welfare Economy)تهدف إلى تقييم الرغبات بين الحالات الاجتماعية المختلفة، وتضع معايير لصياغة السياسات التي تعزز الرفاهية العامة. وقد ورد: "يرى بعض الاقتصاديين أن اقتصاديات الرفاهية لا تنطوي على معرفة ما يجب علينا أن نؤديه، بل على دراسة أسباب الرفاهية... فإذا كانت دراسة الرفاهية مقصورة على تحليل الأسباب المؤدية إلى تحقيق قدر من السعادة للإنسان فهي دراسة إيجابية، أما عندما تمتد الدراسة لتشمل رسم ووضع السياسات لتحقيق الرفاهية فإنها تصبح دراسة قيمية أو معيارية مثلى "**(فاضل، 2009، ص17)**. ويطرح **زين الدين** منظورا سياسيا واجتماعيا لمفهوم الرفاه، حيث يرى أن "ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي قد يكون محفزا لحدوث الثورات"، نتيجة لظهور طبقات وسطى أكثر وعيا بحقوقها، مشيرا إلى العلاقة القوية بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي. ويقول: "الأمن الاقتصادي على المستوى القومي يهدف إلى توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن... وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن. أما الأمن الاقتصادي للمواطن فهو يشمل تدابير الحماية والضمان الاجتماعي... وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة "**(زين الدين، 2014، ص7)**.

وقد ركز تقرير **ستيغليتس** (قياس حسن الأداء الاقتصادي والرقي الاجتماعي) على نقد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاه الحقيقي، حيث ورد فيه: "أن الناتج الداخلي الخام ليس مؤشرا للرقي الاجتماعي ولم يكن أبدا مؤهلا ليكونه... ومن المفيد التذكير بما يدخله في حسابه وما لا يدخله (الخدمات الموصوفة بكونها مجانية)... وكنت أود أن اللجنة ألحت أكثر لا على كيفية بناء هذا المؤشر فقط بل على تأويل المعطيات أيضا "...**(ستيغلس، 2009)**.

وفي السياق ذاته، يشير **ابن سكران** في دراسته (المؤشرات الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والبشرية) إلى الفرق بين *النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية* .فالنمو يركز على الكم (الناتج والدخل القومي)، بينما التنمية تشمل المؤشرات النوعية والاجتماعية. ويوضح أن: "مفهوم التنمية المستدامة حاليا له تحصيل معنى أكثر وضوحا واتساعا، والذي يفرض أن أهداف التطوير للفعالية الاقتصادية والثروة المادية يجب أن تأخذ في الحسبان الانشغالات الاجتماعية

والبيئية والعمل الحكومي "**(ابن سكران، 2015، ص241)**، ويحدد **ابن سكران** شروط التنمية الاقتصادية الفاعلة، ومنها:**(ابن سكران، 2015، ص262)**

- أن يكون هناك زيادة في النشاط الاقتصادي.
- الاعتماد على قوى المجتمع الذاتية.
- استمرارية النمو دون استنزاف الموارد.
- تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية.
- تلبية حاجات غالبية السكان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما يشير إلى أن تحقيق التنمية الحضارية عبر الرفاهية الاقتصادية يتطلب تفعيل عناصر : **المجتمع المدني، السوق الاقتصادي، والجهاز الحكومي**، من خلال:

- "توفير السلع العامة والخدمات القاعدية خاصة لدى المجموعات المهمشة والفقيرة.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات والاتصالات والعمليات الاستثمارية والعمل الجماعي.
- تعزيز الترابط الاجتماعي ورفع مستوى الرأسمال البشري والثقافي.
- تسهيل الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاندماج في سوق العمل.
- تكامل الرأسمال الاجتماعي والمالي والاقتصادي والبشري وتراكمه بالاستثمار فيه "**(ابن سكران، 2015، ص263)**.

المبحث الثاني – الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي أسبابها ومظاهرها الحضارية

المطلب الأول: أسباب الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي:

من أسباب الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي ما يلى:

1- **الرقابة المالية:** شكلت الرقابة المالية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي، إذ تطور النظام المالي تدرجيا منذ تأسيس الدولة الإسلامية، وتمثل بظهور عدة دواوين متخصصة أبرزها ديوان الخراج وبيت المال، ومع توسع الدولة زاد عدد هذه الدواوين وتطورت مهامها الرقابية والتنظيمية**(صالح، 2001، ص229)** ، وقد أخذ النظام الرقابي في الدولة العباسية شكلا هرميا ينتهي بالسلطة العليا (الخليفة أو الوزير)، وكان من أبرز هذه الدواوين ذات الأثر الكبير في الرفاه الاقتصادي ما يلي:

- **ديوان بيت المال:** مثل هذا الديوان ما يشبه البنك المركزي أو وزارة المالية المعاصرة، إذ تولى مهمة الإشراف على الإيرادات والنفقات، وضبطها بدقة، واحتفظ بسجلات دقيقة تعكس الوضع المالي للدولة وتستخدم لتحديد الميزانية ومعدلات النمو أو التراجع الاقتصادي**(صالح، 2001، 231)**
- **ديوان الخراج:** أشرف على تحصيل الضرائب الزراعية، ومراقبة عمال الخراج وكشف حالات الفساد والتزوير. وقد تم تنظيم بيانات الأراضي الزراعية وغلاتها السنوية في سجلات رسمية يحتفظ بها المركز والفروع في الأقاليم المختلفة**(المقريزي، 2001، ص154)**
- **ديوان النفقات:** اهتم بضبط نفقات دار الخلافة والدواوين الأخرى، ومنع موظفي الدواوين من التصرف في الإيرادات بدون رقابة، حيث سجلت كافة تفاصيل النفقات في هذا الديوان**(الصابئ، 2003، ص15)**
- **ديوان الأزمة:** أسس لتنظيم ومراقبة حسابات الدولة من خلال مراقبة جميع الدواوين المالية، وقد عين في كل ديوان موظف يسمى "زمام الديوان" يتولى الإشراف على الحسابات ورفع التقارير إلى الخليفة
- **ديوان زمام الأزمة:** أنشئ كمستوى رقابي أعلى لمتابعة ديوان الأزمة نفسه، مما يعكس تطور الجهاز الرقابي وتعزيز دقته، وشرط لنجاح هذا الجهاز أن يديره رجال ثقات، ذوو علم بالشريعة وخبرة في الحسابات**(الجهشياري، 1938، ص166)**
- **المحتسب:** يعد المحتسب شخصية رقابية مهمة، أوكلت له مسؤوليات متعددة شملت مراقبة الصيرفة، النقود، الأسواق، ومنع الربا وتزييف العملة والغش. ولتغطية هذه المهام استعان المحتسب بـ:
  - العرفاء: من أهل الصناعات المختلفة لكشف الغش والتدليس.
  - نواب: على الموانئ والحدود لمراقبة حركة السلع.
  - غلمان (شرطة): لتنفيذ الأوامر العقابية ضد المخالفين.

كما راقب المحتسب العقود الفاسدة والبيوع التي تخالف الشريعة**(الشيرازي، 1946)**

2- **الادخار المالي:** حظي الادخار المالي بمكانة بارزة في الفكر الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ بداياتها، إلا أن الاهتمام به بلغ ذروته خلال العصر العباسي، لاسيما في مراحله الأولى، حين تبنت الدولة منهجا ماليا يتسم بالحكمة والاحتياط. فقد حرصت الإدارة العباسية على إعداد **موازنات سنوية دقيقة** تتضمن حسابا مفصلا للإيرادات

والنفقات، مع تحديد ما يمكن تحقيقه من **فائض مالي** يتم ادخاره وتخصيصه لمواجهة الأزمات الاقتصادية غير المتوقعة، كالمجاعات أو الكوارث أو حالات الحروب , ويعد الخليفة **أبو جعفر المنصور (136–158هـ)** من أبرز القادة الذين تجلى فيهم هذا التوجه الاقتصادي الواعي. **(المسعودي، 2002، ص227)**

ويعكس هذا القول عمق الوعي السياسي والاقتصادي لدى المنصور، إذ لم يكن الادخار مجرد وسيلة لضمان الاستقرار المالي، بل كان ينظر إليه بوصفه **أداة استراتيجية لحفظ كيان الدولة**، وتعزيز مكانتها الدينية والدنيوية، وتأمين قدرتها على العطاء والإنفاق في المواضع التي تستحق، بما يضمن استمرار رفاهية المجتمع واستقرار بنيته الاقتصادية , وقد أصبح الادخار سمة رئيسة في النظام الاقتصادي العباسي، حتى أن خازن بيت المال كان يمنع الصرف المفرط وينبه الخليفة كما فعل أبو حارثة النهري مع الخليفة المهدي حين رمى مفاتيح بيت المال بين يديه احتجاجا على إسرافه**(المسعودي، 2002، ص227)**

بيت مال الخاصة: أنشأ الخلفاء العباسيون بيت مال الخاصة لتعزيز الادخار بشكل مستقل عن بيت المال العام، معتمدا على موارد مثل أموال الضياع، الهدايا، المصادرات، ومدخرات الخلفاء أنفسهم **(معتز، 2003، ص229)**. ولم تكن تصرف أمواله إلا بأمر الخليفة، دون خلط بين أموال الدولة وأموالهم الخاصة، بل كانوا أحيانا يدعمون بيت المال من مالهم الشخصي**(الطبري، 1994، 221/8)**، وكان هذا البيت يخضع لإشراف مباشر من الخلفاء أو من يثقون بهم من أصحاب الخبرة والأمانة**(الصابئ، 2003، ص29)**. وفي الأزمات المالية، كان يعد بمثابة الخزينة الثانية للدولة، ويمثل ما يعرف اليوم بالاحتياطي الاستراتيجي الذي لا يستخدم إلا عند الضرورة القصوى**(معتز، 2003، ص228)**

3- إسناد الأمور إلى أولي الخبرة والعلم: كان لإسناد الأمور إلى أصحاب الخبرة والعلم أثر كبير في نجاح إدارة الدولة العباسية، إذ تنبه العلماء والمفكرون في العصر العباسي الأول لأهمية التغيير بدءا من بطانة الحاكم. وقد لعب كثير منهم دورا فعالا كوزراء ومستشارين وقادة، أسهموا في حل الأزمات وتقديم المشورة، بينما قابل الخلفاء هذا الوعي بحسن التقدير فقربوا العلماء واستفادوا من تجاربهم**(موسى، 2017، ص257)** ، وقد عبر ابن المقفع عن أهمية هذا الدور بقوله: «وإن ابتليت بالسلطان فتغوث بالعلماء... وكن خبيرا بعمالك، فإن المسيء يغرف من خبرتك قبل أن يصيبه وقعك...»**(ابن الجوزي، 1992، ص53/8)** وكان الخليفة أبو العباس يفضل صحبة أهل العلم ويقول: «إنما العجب ممن يترك أن يزداد علما ويختار أن يزداد

جهلا...»**(المسعودي، 2002، ص278/3)** ، أما الخليفة المنصور، فقد أقر بالحاجة إلى بطانة صالحة، قال: «ما أحوجني أن يكون ببابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم... وذكر منهم صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة»**(الطبري، 1994، 87/8)** ولذلك اختار أبا عبيد الله معاوية بن يسار مؤدب ابنه المهدي، ولما تولى المهدي الخلافة قلد أبا عبيد الله الوزارة سنة 159هـ**(الجهشياري، 1938، ص102)**.

وقد فوض الرشيد سنة 178هـ أمور الدولة ليحيى البرمكي قائلا: «قد قلدتك أمر الرعية، وأخرجته من عنقي إليك. فاحكم بما ترى...»**(الطبري، 1994، 256/8)**. فكان هذا الحدث نقلة نوعية في العمل الإداري، لكنه أظهر في الوقت نفسه نوعا من التراخي عن المسؤوليات المباشرة**(الجهشياري،1938، ص134)** ، وعندما استقر المأمون في بغداد، أحاط نفسه بكوكبة من العلماء من مختلف التخصصات، أبرزهم أحمد بن أبي دؤاد وبشر المريسي وأبو الهذيل العلاف والنظام، وفتح لهم باب المناظرة الحرة في مجلسه ،وأشار الإمام العنبري على المهدي بتقريب الكفاءات قائلا: «فليكن بحضرته قوم منتخبون من أهل الأمصار... أهل علم وورع...»**(وكيع، 2006، 107/2)**. كذلك نصح القاضي أبو يوسف الرشيد في مقدمة كتابه "الخراج" قائلا: «إن الله قلدك أمر هذه الأمة... فلا تضيعن ما قلدك الله...» **(أبو يوسف، 2013، ص30)** ، وقد ألف هذا الكتاب تلبية لطلب الرشيد للإحاطة بالشؤون المالية للدولة**(احمد، 1997، ص 102)** ، وكان المنصور يأخذ بالنصح ويضرب به المثل في الحزم والانضباط، كما يذكر الجاحظ: «لم يظهر أبو جعفر المنصور لنديم قط، ولا رآه يشرب غير الماء...»**(الجاحظ، 1998، ص24)** وكان الربيع أحد أخلص حجاب المنصور ومستشاريه المقربين، له حضور دائم ومكانة خاصة ،أما المأمون، فكان حسن التوفيق في اختيار بطانته ومستشاريه، وكان يقول عن الفضل بن الربيع: «إني لأعرف رجلا ببابي لو قلدته أموري كلها لقام بها»**(الرفاعي، 1927، 217/1)**.

المطلب الثاني: مقومات الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي:

يمكن بيان مقومات الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي من خلال العناصر التالية:

أولا: الزراعة في العصر العباسي: أولى العباسيون عناية كبيرة بالزراعة، وعدوها من الواجبات الدينية، لما تدره من أرباح على بيت المال، فسعوا لتطويرها بوسائل متعددة كإصلاح الأراضي، وإنشاء السدود والجسور، وتوفير الدعم للمزارعين **(امير ،1958، ص264)**. كما اعتمدوا على خطط زراعية طموحة لزيادة الإنتاج وتحسين أوضاع الفلاحين، إدراكا منهم لأهمية الزراعة كمصدر رئيس للدخل القومي ومعيشة السكان **(المقريزي ، 1995، 166/2)**, وتوفرت

للزراعة مقومات طبيعية واقتصادية وبشرية، من أهمها: التربة الخصبة، وفرة المياه، واليد العاملة الماهرة، واهتمام الدولة بالبنى التحتية الزراعية **(كاشف ، 2001، ص422)**. وقد أشار المقريزي إلى فائض الإنتاج الزراعي، لا سيما في الحبوب كالقمح، التي صدرت إلى الشام والحجاز، فضلا عن زراعات متعددة مثل القطن والشعير والفول والأرز والحمص والخضروات والفواكه، بالإضافة إلى النخيل وقصب السكر، والعسل والثروة الحيوانية، ومنها الأغنام والإبل والجاموس والدواجن **(المقريزي، 1995، 111/4)**.

واشتهرت أقاليم مثل الحجاز ومصر واليمن بزراعة الموز والتين والعنب والرمان والخوخ، وساهم الرقيق في العمل الزراعي جنبا إلى جنب مع الأسياد، كما أشار المقدسي إلى استخدام المماليك في الرعي والسقي والخدمة **(المقدسي، 1993، ص83)**، كما منح الخلفاء العباسيون أقطاعيات زراعية بعد مصادرة أملاك الأمويين، ومنها ما رواه السمهوري عن "عين ضرية"، التي أقطعت بعد الثورة العباسية وأنتجت محاصيل متنوعة وبيعت بألف دينار **(الطبري ، 1994. 609/7)**، واهتمت الدولة بصيانة الأنهار والقنوات، وإنشاء القناطر، وإصلاح الأراضي المهجورة، وقدمت مساعدات للمزارعين من سلف وقروض، منها ما هو غير مسترد، فضلا عن إلغاء بعض الديون القديمة**(الطبري، 1994، 532/8)**. واستبدل النظام الضريبي النقدي بنظام *المقاسمة*، حيث تؤخذ نسبة من المحصول بدلا من ضريبة نقدية، مع الإبقاء على الضريبة النقدية في بعض المزروعات كالنخيل والفواكه **(الثعالبي، 1995، ص123)**، ومع توسع الزراعة، ازداد حفر الآبار لري المزروعات، فقد ذكر السمهودي أن "في بطن نخلة أكثر من 300 بئر كلها طيبة ."**(السمهودي، نشر،1029/3)** ، كما اعتمد السكان في المناطق الصحراوية على مياه الآبار، وسقيها عبر النواضح (الإبل)، وهو ما أشار إليه اليعقوبي في حديثه عن المدينة **(اليعقوبي، 2002، ص313)**.

نظاما الجباية: الخراج والمقاسمة:

قامت الزراعة العباسية على نظامين أساسيين هما :الخراج والمقاسمة.

- **الخراج** :كان يفرض بحسب المساحة المزروعة ونوع المحصول، ويعرف بـ "خراج المساحة"، ويعد من أهم موارد الدولة، حيث سعت لتحقيق العدالة في جبايته من الفلاحين، وهدف النظام إلى الثبات والوضوح في تحديد الضريبة **(الصوفي، نشر، 72/2)**.

- **المقاسمة** :طبق في عهد الخليفة المهدي، ويفرض نسبة من الناتج الزراعي بدلا من ضريبة نقدية. وقد أوصى أبو يوسف بتفصيلات دقيقة بحسب أساليب الري: خمسون بالمئة للسيح، وخمس ونصف للدوالي، وثلث للنخل والبساتين، وربع لغلال الصيف، وكذلك الربع لما يسقى بالدواليب والنواضح **(أبو يوسف، 2013، ص114)**، وقد بلغ وارد الخراج في عهد هارون الرشيد أكثر من (530 مليون درهم)**(تحسين، 1985، ص103) [انظر: ملحق1]**

ثانيا: الصناعة في العصر العباسي: شهد العصر العباسي ازدهارا صناعيا ملحوظا، بفضل توافر المواد الخام، وتمكن الحرفيين، واتساع الأسواق داخليا وخارجيا، إلى جانب تنافسهم في جودة الإنتاج والأسعار **(المقريزي، 1996، 97/2)**. وقد برزت الصناعات الغذائية بوصفها ركيزة اقتصادية مهمة لتلبية حاجات الناس الأساسية، وأسهمت في دعم التنمية المستدامة في تلك الفترة **(القريشي، 2022، ص154)**.

ومن أهم الصناعات ما يلي:

- **طحن الغلال** :كالقمح والشعير والذرة والأرز، وقد اعتمدت هذه الصناعة على الطواحين المائية المنتشرة على ضفاف الأنهار والوديان**(القلقشندي، 1987، 102/4)** ، فضلا عن استخدام الطواحين اليدوية أو التي تدار بالبغال والثيران**(ابن القلانسي، 1983،ص31)**. وكان للخبازين حوانيت خاصة تراقب من قبل المحتسب الذي كان يحرص على النظافة وسلامة العجين والخبز ومكان التحضير، منعا للتلوث أو الأذى **(التنوخي، 1978، 183/4)**.
- **صناعة زيت الزيتون** :نشطت هذه الصناعة في فلسطين والشام والعراق ونابلس وغزة على وجه الخصوص**(المقدسي، 1993، ص173)**. وكانت للزيت أسواق متخصصة كـ "سوق الزياتين"، حتى قيل إن الناس *"كانوا يمشون في بحار من الزيت في أسواق مدينة الرملة*(**العليمي، 1999، 79/2**) "كما استخدم الزيت في إضاءة المساجد، وقد أمر الخليفة المأمون بتوفيره بكثرة لهذا الغرض، لما فيه من *"أنس للسابلة، ومنع لمكامن الريب."* **(المقريزي،1996، 157/2)**
- **صناعة السكر** :ازدهرت في مناطق زراعة قصب السكر مثل فلسطين وصعيد مصر والبحرين**(المقدسي،1993، ص174)**. وقد كشفت التنقيبات قرب أريحا عن وجود مصنع ضخم يعود للعصر العباسي يعرف بـ *طواحين السكر*، أنشئ قرب مزارع القصب لتقليل التكلفة والجهد. **(المغربي، 2006، ص735)**

- **صناعة العطور والأدهان** :حظيت هذه الصناعة باهتمام خاص من الخلفاء العباسيين لما لها من قيمة جمالية وتأثير نفسي، وذكر الخليفة المتوكل قوله" *أنا ملك السلاطين، والورد ملك الرياحين*، وكل منا أولى بصاحبه**(عراف، نشر، ص144)** ."ومن أبرز المستخدمين لهذه الأدهان الخليفة المأمون، الذي خص بدهن عطري مركب يحتوي على دهن الزئبق، ودهن الورد، ودهن الخيري، ومسك وكافور وعنبر وغيرها.**(السيوطي، نشر، 431/2)**

كما صنعت أنواع أخرى من العطور كـ الندود التي تحرق كبخور، والسك الذي يحضر من المسك والرامك، وقد تفنن العطارون العباسيون في تصنيعه وتطويره. **(العلي، نشر، ص86)**

ثالثا: التجارة في العصر العباسي: كانت التجارة من أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي في العصر العباسي، فقد ازدهرت بفضل اهتمام الدولة بتأمين طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وإنشاء الخانات والأسواق وتوسعتها **(زيتون، 1996، ص193)** وتميزت بغداد بدورها المركزي كمحطة تجارية كبرى، حيث خططت لتكون مدينة تجارية عالمية منذ تأسيسها، وتضمنت مناطق لإقامة التجار وأماكن لعرض بضائعهم.

اعتنت الدولة العباسية بالمواصلات وحماية القوافل التجارية عبر توفير الحراس، وبناء الجسور، والمحطات، والأساطيل البحرية لحماية السواحل**(حسن، 1991، 255/2)**. كما شجع الخلفاء التجارة بإدخال مظاهر الترف، مما زاد الطلب على السلع الأجنبية، خصوصا بعد امتزاجهم بالفرس المعروفين بحب الرفاهية.**(هايد، 2001، 42/1)**

حرص العباسيون على حماية التجار الأجانب والمسلمين عبر إعفائهم من الضرائب، وتقديم الهدايا، وتأمين إقامتهم ببناء الفنادق والخانات كما أبرمت الاتفاقيات مع الصين، وشهدت العلاقات معها نشاطا دبلوماسيا ملحوظا، تمثل في إرسال خمس عشرة سفارة خلال نصف قرن (750–800م) **(معتز، 2003، 303/2)**، ربطت بغداد شبكة طرق رئيسة مع الأقاليم، أبرزها طريق الكوفة، بلاد الجزيرة، الأنبار، وخراسان وقد اكتسب طريق خراسان أهمية خاصة في التجارة والحج، حيث يربط بغداد ببلاد المشرق حتى حدود الصين مرورا بسمرقند وبخارى.**(ياقوت، 2003، 45/5)**, بلغت التجارة ذروتها في القرن الرابع الهجري، إذ أصبحت المدن الإسلامية مراكز رئيسة للتحكم في الأسعار العالمية، وأصبحت السفن الإسلامية تجوب البحار**(عيسى، 2018، ص97)** فكانت القوافل تخرج من بغداد إلى الري ونيسابور وسمرقند حاملة الأقمشة والحرير والتمور والخيول العربية**(عاشور، 1982، ص24)** ، بينما تصل سفن الشرق إلى بغداد وأوروبا محملة بالتوابل والعطور وحرير الصين كما نقلت الأحجار الكريمة من

نيسابور، واستخرجت الفضة من بنجهير، والنحاس من بخارى وأصفهان لطلاء المنابر**(حسن، 1991، 257/2)**.

المطلب الثالث: المظاهر الحضارية للرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي:

من خلال العناصر التالية يمكن بيان المظاهر الحضارية للرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي:

أولا: مراعاة البعد الاقتصادي في التخطيط العمراني: عند تولي الخليفة أبو جعفر المنصور الخلافة (136–158هـ/ 753–774م)، اتجهت رؤيته إلى تأسيس عاصمة استراتيجية تجمع بين الأهمية السياسية والموقع التجاري. وبعد دراسة ميدانية، وقع الاختيار على موقع بغداد نظرا لموقعها على نهر دجلة، الذي جعلها نقطة التقاء للتجارة البرية والبحرية القادمة من الهند، والصين، وأرمينيا، وأذربيجان **(محمود، 2024، ص10)** كما أن سعة الموقع كانت كافية لاستيعاب أعداد كبيرة من الجيش، ما جعله مثاليا من الناحيتين الأمنية والإدارية، وقد استغرق بناء المدينة أربع سنوات، من عام 145هـ/762م إلى 149هـ/766م.**(القزويني ، نشر، ص314)** , اعتمد المنصور في التخطيط العمراني لبغداد على نخبة من الفقهاء والمهندسين، مثل أبو حنيفة النعمان والحجاج بن أرطاة وغيرهما، وتم إنشاء أربعة أبواب رئيسة للمدينة، كل منها يربطها بوجهة جغرافية كبرى مثل خراسان، الكوفة، الشام، والبصرة، كما تم مراعاة التنظيم التجاري داخل المدينة، فتم تخصيص مناطق إقامة للتجار، وتحديد مواقع لأسواقهم، مثل القنطرة الجديدة عند باب البصرة، والتي كانت سوقا كبرى تتنوع فيها السلع، وكان أبرزها سوق الوراقين الذي ضم أكثر من مئة حانوت.**(محمود، 2024، ص11)**

وقد وزعت مساكن التجار بحسب مناطقهم، مثل نهر الدجاج لتجار خراسان، وربض حرب بن عبد الله البلخي لأهل بلخ، ومرو، وبخارى، وخوارزم، وتم تنظيم الأسواق بطريقة لا تسمح بتداخل الحرف أو خلط الأصناف، فكل تجارة كانت تتم في شارع مخصص لها، مع وجود صفوف وحوانيت مخصصة لكل صنف، بما يعكس مستوى التنظيم العمراني والاقتصادي العالي في بغداد العباسية.**(ابن الفقيه، 1885، ص13)**

ثانيا: مظاهر الإنفاق الحضاري: كانت الدولة العباسية توجه مواردها لأوجه إنفاق متعددة وفق سياسة الخليفة، ورغم كثرة النفقات على المشاريع، بقي فائض كبير في بيت المال. فقد تميز الخليفة أبو جعفر المنصور بالحزم، وترك عند وفاته 14 مليون دينار و600 مليون درهم، أي 810 ملايين درهم.**(المسعودي، 2002، 337/3)**

ورغم الإنفاق على مشروعات ضخمة كمدينة السلام (بغداد) وقصر الذهب وخنادقها، فقد بلغت تكلفتها 4،833 ملايين درهم. **(الفخري، نشر، ص239)**، وتدل الأسعار الرخيصة على استقرار اقتصادي، إذ يذكر «الجهشياري» أن الأسعار رخصت، وروي أن الكبش بيع بدرهم، والتمر ستين رطلا بدرهم، والسمن 8 أرطال بدرهم، وكان أجر العامل في سور بغداد خمس حبات، والأستاذ بقيراط فضة، والروزكاري بـ 2–5 حبات.**(الطبري، 1994، 263/9)**, اتسم الخلفاء والوزراء بالكرم، مما أثر على ازدهار الحياة الأدبية. فكان المنصور يفرض لأهل بيته مليون درهم سنويا **(الطبري، 1994، 235/6)**، وبلغت إقطاعات الخيزران 190 مليون درهم**(المسعودي، 2002، 257/3)** ، وكانت إيرادات محمد بن علي العباسي 100 ألف درهم يوميا **(الجهشياري، 1938، ص250)** ، والفضل بن الربيع ينال مليون درهم سنويا**(المسعودي، 2002، 236/3)** بينما خلف عمرو بن مسعدة 80 مليون دينار **(ابن تغري، 2001، 227/2)**

وفي حج المهدي سنة 160هـ وزع ثلاثين ألف ألف درهم، وفرق 150 ألف ثوب**(الطبري، 1994، 133/8)**، أما الشعراء فحصلوا على مكافآت ضخمة، مثل مروان بن أبي حفصة الذي نال 100 ألف درهم، والهادي منحه 130 ألف درهم ، ونال سلم الخاسر 300 ألف درهم**(الجهشياري، 1938، ص173)** وطرب الهادي لمغن فأهداه 700 ألف درهم، ومنح الرشيد طبيبه جبرائيل بن بختيشوع 4 ملايين درهم ، وسلم الخاسر 20 ألف دينار فيما تجاوزت صلات إبراهيم الموصلي 200 ألف دينار.**(ابن ابي اصيبعه،1999، 52/8)**، كل ذلك يعكس الازدهار الاقتصادي للدولة، والذي تجلى في أسلوب الحياة، لا سيما لدى الفئات العليا، وامتد تأثيره إلى الطبقة الوسطى من العلماء والتجار والشعراء.**(عويس، 1980، ص53)**

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية في العصر العباسي: لقد تميز المجتمع في العصر العباسي بالطبقية – كما هو الحال في العصور الوسطى – حيث يتألف من عدة فئات تختلف كل واحدة منها عن الأخرى في الصفات والخصائص والمظاهر**(العمري، 2002، ص114)** ، لذلك قسم المجتمع إلى خمس فئات:

أ– **فئة السلاطين والأمراء:** فالسلطان والأمراء على رأس السلم الاجتماعي؛ وهم أرباب الفئة العسكرية والسيوف، وأصحاب المناصب الهامة، فلقد حكموا البلاد بوصفهم فئة عسكرية، فاستأثروا بالحكم وشؤونه وتوزيع خيرات البلاد، إلا ما يشعرون به في بعض الأحيان بروح

التجاوب مع الأهالي والعمل على مصالحهم، في المناسبات من مظاهر الإغداق على بعض المجتمع.**(عاشور، 1992، ص16)**

وقد تمتع الأمراء والجند بأهمية كبيرة في المجتمع ومنزلة عالية عند السلاطين، باعتبار أنهم القاعدة الكبيرة التي يعتمد عليها السلطان في ترسيخ ملكه ودولته، لذلك استكثر السلاطين من استجلاب أعداد كبيرة من رجال الدولة من الأمراء والجند في العاصمة والإمارات الهامة، وكان لهم في نشأتهم وطريقة تربيتهم أسلوب خاص، تبدأ بتعليمه العلوم والآداب وفنون الحرب والفروسية ثم يترقى في الخدمة السلطانية، حتى يصبح من الأمراء. **(عاشور، 1992، ص17)**

ب- فئة الكتاب والفقهاء والعلماء والأدباء: إلى جانب فئة السلاطين والأمراء، برزت خلال العصر العباسي **فئة متميزة من المعممين** ضمت بين صفوفها الفقهاء، والعلماء، والكتاب، وأرباب الوظائف الديوانية، والأدباء، ممن كان لهم حضور فاعل في الحياة السياسية والثقافية والدينية. وقد تميزت هذه الفئة بمكانة مرموقة في المجتمع العباسي، حيث جمعت بين **احترام الحاكم والمحكوم**؛ فحظيت بتقدير الخلفاء والسلاطين من جهة، ونالت القبول والإجلال من عامة الناس من جهة أخرى, ويعزى ما حظيت به هذه الفئة من **سعة في العيش ورفاه اقتصادي** إلى عوامل متعددة، لعل أبرزها **الرواتب السخية والمخصصات المالية** التي كانت تمنح لهم من خزينة الدولة، تقديرا لدورهم في الإدارة، والتعليم، والفتوى، وكتابة الدواوين. كما ساهم **نظام الوقف الإسلامي** في تدعيم أوضاعهم الاقتصادية، حيث خصصت الأوقاف موارد مالية ثابتة للمؤسسات العلمية والدينية كالمساجد والمدارس والمكتبات، ما انعكس إيجابا على معيشة العاملين فيها، وضمن لهم حياة مستقرة ذات مستوى معيشي مريح (عاشور، 1992، ص35).

وتمثل هذه الفئة أحد أوجه **الرفاه الاقتصادي الحضاري** في العصر العباسي، إذ إنها تشير إلى مدى اهتمام الدولة بالعلم وأهله، وتكشف في الوقت ذاته عن الترابط بين الاقتصاد والدين والمعرفة، كأركان متداخلة لبناء الدولة العباسية وازدهارها.

ج- فئة التجار: أما التجار فكانوا من الفئة المقربة إلى السلاطين والأمراء؛ بفعل السلع التي كان يطلبها أولئك السلاطين والأمراء، فضلا عن تصريف حصادهم ومنتجات مصانعهم أو تفعيل النشاط التجاري بين الشرق والغرب. غير أن هذه الصلة كانت في تغير مستمر نتيجة طمع السلاطين والأمراء، مما دفعهم لأن يكثروا من مصادرة أموال التجار بين الحين والآخر، فضلا عن إثقالهم بالضرائب الباهظة.**(كاشف، 2001، ص421)**

د- فئة أصحاب الحرف: شهدت المدن العباسية توسعا سكانيا ملحوظا نتيجة للنمو الحضري والتطور الاقتصادي، وبرز ضمن هذا المشهد الحضاري جمهور واسع من **أصحاب الحرف والعمال والصناع** الذين شكلوا قاعدة عريضة من المجتمع الحضري. وقد تم تنظيم هذه الفئة ضمن **نظام النقابات الحرفية** الذي كان يعنى بشؤون كل حرفة أو مهنة، حيث تولى رئاسة كل جماعة **شيخ الحرفة**، وهو المسؤول عن فض المنازعات الداخلية، وتمثيل الحرفيين أمام السلطات، وتنظيم العمل اليومي، وضبط الجودة والأسعار.

ومع أن هذا النظام ساعد على حفظ قدر من النظام والحقوق داخل المهن، إلا أن **الوضع الاقتصادي لهذه الفئة لم يكن مميزا**، إذ لم يخرجوا عن إطار الفئات الكادحة، فكانوا في أحوالهم المعيشية أقرب إلى **العامة من الفلاحين** من حيث محدودية الدخل والاعتماد على الجهد اليدوي اليومي، دون وجود مصادر مستقرة أو ممتلكات تؤمن لهم رفاها مستداما (عاشور، 1992، ص43), ويعكس هذا التفاوت في المستوى المعيشي بين فئات المجتمع العباسي أن مظاهر الرفاه الاقتصادي لم تكن موزعة بالتساوي، إذ حظيت الفئات العليا والعلمية بامتيازات مالية وثقافية، بينما ظلت **الفئات المهنية والحرفية** تعيش على هامش الاكتفاء الاقتصادي، رغم إسهامها الحيوي في دورة الإنتاج الحضرية.

هـ- فئة الفلاحين: أما الفلاحون، وهم أكثرية الشعب وعامته، فلم يكن نصيبهم في العصر العباسي سوى الإهمال والاحتقار، حيث زادت المغارم والمظالم التي حلت بهم نتيجة المساوئ التي ظهرت من نظام الإقطاع، بالإضافة إلى أن الولاة والحكام فرضوا على أهل القرى نظام الضرائب المشتركة، التي كانت في الأصل ملزمة على أصحاب الإقطاعات ثم أضيفت على الفلاحين باعتبار أنهم شركاء مع الإقطاعيين في الأرض **(كاشف، 2001، ص421)** ، كما كان يطلب منهم شق وصيانة مسالك الري كالخلجان والجسور وإنشاء الطرق والبساتين العامة والخاصة.**(ابن تغري، 2001، 97/9)**.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

الخاتمة:

يمكننا في ضوء ما تقدم من مباحث تضمنها هذا البحث أن نستنتج ما يأتي:

1. تعتبر الرفاهية الاقتصادية هي الغاية الرئيسة للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع وتتجسد بالمستوى المعيشي اللائق الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان وتحقيق الرضا الاجتماعي.
2. إن تدهور الأمن الاقتصادي يؤثر على الأمن القومي والمظاهر الحضارية بالسلب، بسبب الفقر وانخفاض الدخل
3. ازدهرت الزراعة في العصر العباسي واستخدمت أنظمة متطورة في مجال الري وبناء السدود.
4. لقيت الصناعة في العصر العباسي اهتماما كبيرا وخاصة الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي، مثل صناعة المنسوجات وصناعة القطن وصناعة الزيوت وصناعة السكر، كما اشتهرت صناعة العطور والطيب وغيرها.
5. تميز النشاط التجاري متميز مع مختلف أرجاء الولايات وخاصة العاصمة بغداد من خلال موقعها الجغرافي المهم على طرق الملاحة والمواصلات الدولية المعروفة.
6. كان لأمراء وسلاطين في العصر العباسي اهتمام ملحوظ بالموانئ والطرق التجارية التي تشكل حلقة الوصل بين الشرق والغرب في معظم الأمور التجارية والاقتصادية
7. كان للعباسيين علاقات تجارية متميزة مع عدد من الدول ومن بينها الصين والحبشة وأوروبا والهند وغيرها من الدول.

ملحق 1

قائمة ما تحصل من ولايات الدولة العباسية من الأموال والأمتعة والعروض (1)			
ما تحصل من الولايات من أموال		ما تحصل من الولايات من الأمتعة والعروض	
الولاية	المبلغ (درهم/دينار)	الولاية	الأمتعة والعروض
السواد	درهم 95،580،000	السواد	200 حلقة نجرانية و240 رطلا من الطين للختم.
كسكر	درهم 11،900،000	الأهواز	30 ألف رطل سكر، 120 ألف رطل ماء زبيب أسود، 250 ألف رمان وسفرجل، 30 ألف قارورة ماء ورد.
كور دجلة	درهم 20،800،000	فارس	15 ألف رطل أنبجات، 150 ألف رطل زبيب.
الأهواز	درهم 25،000،000	كرمان	500 ثوب من المتاع اليمني والخضيبي، 20 ألف رطل تمر، 100 رطل كمون، 4000 فوطة، 2000 زوج نعال، 150 صنف من العود والقرنفل.
فارس	درهم 27،000،000	السند	مليون قفيز من الأطعمة، 3 فيلة، 2000 كوب خشبية، 4000 فوطة، 2000 زوج نعال، 150 صنف من العود والقرنفل.
حلوان	درهم 1،800،000	سجستان	300 ثوب من الثياب المعينة، 20 ألف رطل فانيذ.
كرمان	درهم 4،200،000	خراسان	2000 نقرة فضة، 4000 برذون، 1000 رأس من الرقيق، 27 ألف ثوب، 300 رطل إهليلج.
مكران	درهم 400،000	جرجان	1000 من الإبرسيم.
السند وما يليها	درهم 11،500،000	قومس	70 كساء، 400 ألف رمانة.
سجستان	درهم 4،600،000	طبرستان	600 قطعة فرش طبرى، 200 كسوة، 500 ثوب، 300 منديل، 600 جام.
خراسان	درهم 28،000،000	الري	مائة مليون رمانة، 1000 رطل خوخ.
قومس	درهم 1،500،000	همذان	1000 من الرب والرمانين، 20 ألف رطل عسل أورندي.
طبرستان و الرديان	درهم 6،300،000	الموصل	20 ألف رطل عسل أبيض.
وذنياوند الري	درهم 12،000،000	جيلان	1000 رأس من الرقيق، 12 زقا من العسل، 10 بزاة، 20 كساء.
أصفهان	درهم 11،000،000	أرمينية	20 بساطا محفورة، 580 رقما، 10 آلاف رطل ملح، 30 بازيا، 200 بغل.
همذان ودستي	درهم 11،800،000	حمص الشام	1000 راحلة من الزبيب.
البصرة والكوفة	درهم 20،700،000	أفريقية	300 ألف رطل من الزبيب، 11 بساطا.
شهروزر وما يليها	درهم 28،000،000		
جزيرة الفرات	درهم 45،00،000		
موقان وكرخ	درهم 300،000		
أرمينية	درهم 13،000،000		
برقة	درهم 1،000،000		
أفريقية	درهم 13،000،000		
قنسرين والعواصم	دينار 490،000		
حمص	دينار 320،000		
الأردن	دينار 96،000		
فلسطين	دينار 320،000		
مصر (سوى تنيس ودمياط والأشمونين)	دينار 1،920،000		
اليمن	دينار 870،000		
الحجاز	دينار 300،000		

قائمة المصادر المراجع:

References:

1. ابن أبي أصيبعة، أحمد. 1999, عيون الأنباء في فئات الأطباء. دار الفكر. بيروت.
2. ابن الجوزي، عبد الرحمن. 1992. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت.
3. ابن الفقيه، أحمد. 1885. مختصر كتاب البلدان. مطبعة ليدن.
4. ابن القلانسي، حمزة. 1983. ذيل تاريخ دمشق. تحقيق: سهيل زكار. دار حسان للطباعة والنشر. دمشق.
5. ابن تغري بردي، جمال الدين. بلا تاريخ. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. دار الكتب،2001.
6. ابن سكران، البودالي. 2015. دراسة أثر المؤشرات الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية البشرية في الجزائر. ضمن كتاب: التنمية المستدامة ورأس المال اللامادي. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير. جامعة محمد الأول. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. المغرب. العدد 4. سبتمبر.
7. ابن منظور، محمد. 1984. لسان العرب. تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون. دار المعارف. القاهرة.
8. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. 2013. الخراج. دار العالم العربي. القاهرة.
9. أحمد أمين، 1997. ضحى الإسلام. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
10. أمير علي، 1958. مختصر تاريخ العرب. ترجمة: رياض رافت. القاهرة.
11. تحسين، حميد. 1985. دراسة لقوائم خراج الدولة العربية الإسلامية. مجلة المؤرخ العربي. العدد 26.
12. تركي، محمد صالح. 2022. البيئة الطبيعية: رؤية مدخل الأنظمة البيئية الطبيعية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 12.
13. التنوخي، المحسن بن علي. 1978. الفرج بعد الشدة. تحقيق: عبود الشالجي. دار صادر. بيروت.
14. الثعالبي، عبد الملك. 1995. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. دار نهضة مصر. القاهرة.
15. الجاحظ، عمرو بن بحر. 1998. التبصرة بالتجارة. دار الكتب. بيروت.
16. الجهشياري، محمد. 1938. الوزراء والكتاب. تحقيق: مصطفى السقا وآخرون 1998م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.
17. حسن، إبراهيم. 1991. تاريخ الإسلام. ط13. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.
18. حسين، فلاح. وحسن، حسين الحاج. 1994. حضارة العرب في العصر العباسي. المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر. القاهرة.
19. حسين، منى يونس. 2010. الوصول إلى الرفاهية: علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية. الطبعة الأولى. دار الخلود للنشر. بيروت.
20. الحميري، عبد الله. 1980. الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: إحسان عباس. الطبعة الثانية. مؤسسة ناصر للثقافة. بيروت.
21. الرفاعي، أحمد فريد. 1927. عصر المأمون. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة.
22. زيتون، عادل. 1996. تاريخ المماليك. ط5. دار النهضة العربية. دمشق.

23.زين الدين، صلاح. 2014. أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي: دراسة حالة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. المؤتمر العلمي: دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع. محور الاقتصاد والتشريعات المالية. كلية الحقوق. جامعة طنطا. 7–8 أبريل.

24. ستغليتس، جوزيف. أمارتياسان، فيستوسي، جان بول. 2009. تقرير لجنة قياس حسن الأداء الاقتصادي والرقي الاجتماعي. وزارة الاقتصاد والصناعة والتشغيل. باريس.

25.السمهودي، نور الدين. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى. دار الكتب،2010م.

26.السيوطي، جلال الدين.. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة. دار الكتب العلمية. بيروت،2011م.

27.الشيزري، عبد الرحمن بن نصر. 1946. نهاية الرتبة في طلب الحسبة. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.

28.الصابي، الهلال بن المحسن. 2003. الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.

29.الصابي، ميخائيل (محقق). 2003. رسوم دار الخلافة. تحقيق: ميخائيل عواد. دار الآفاق العربية. القاهرة.

30.صالح، خولة عيسى. 2001. الرقابة الإدارية والمالية في الدولة العربية الإسلامية. بيت الحكمة. بغداد.

31.الصوفي، أحمد. 1995م خطط الموصل. ج2. دار الكتب العراقية.

32.الطبري، محمد بن جرير. 1994م. تاريخ الرسل والملوك. دار المعارف. القاهرة.

33.عاشور، سعيد. 1982. المدينة الإسلامية. الطبعة الثانية. مكتبة الأنجلو. القاهرة.

34.عاشور، سعيد. 1995م. المجتمع المصري. دار النهضة المصرية.

35.عراف، خليل. 1994م. جند فلسطين والأردن في العصور الإسلامية. دار الفتح. عمان.

36.العلي، زكية عمر. 1990م. التزيين والحلي عند المرأة في العصر العباسي. دار الفكر. بغداد.

37.العليمي، مجير الدين. 1999. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. تحقيق: عدنان نباتة. مكتبة دنديس. عمان.

38.عمر، حسين. 1961. الرفاهية الاقتصادية. الطبعة الأولى. مكتبة القاهرة الحديثة. القاهرة.

39.العمري، أحمد بن يحيى. 2002. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. المجمع الثقافي. أبو ظبي.

40. عويس، محمد. 1980. المؤشرات الاقتصادية للحضارة العباسية. مجلة البنوك الإسلامية. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. العدد 10. إبريل.

41. عيسى، أحمد عبيد. 2018. الحسبة في الحضارة العربية الإسلامية: الصيدلة أنموذجا. مركز إحياء التراث العلمي العربي. وقائع المؤتمر العلمي الثالث "الصيدلة والكيمياء في التراث العربي". الطبعة الأولى.

42. فاضل، أيمن صالح. 2009. الاقتصاد الإداري. محاضرات قسم الاقتصاد (610). كلية الاقتصاد والإدارة. جامعة الملك عبد العزيز.

43.الفخري، محمد بن علي. 2003. الآداب السلطانية. دار صادر. بيروت.

44.القريشي، محمد صالح تركي. 2022. البيئة الطبيعية: رؤية مدخل الأنظمة البيئية الطبيعية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 12. أكتوبر.

45.القزويني، زكريا. 2001. آثار البلاد وأخبار العباد. دار صادر. بيروت.

46.القلقشندي، أحمد بن علي. 1987. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. دار الكتب العلمية. بيروت.

47.كاشف، حسين. 2001. موسوعة تاريخ مصر عبر العصور. دار الكتب. القاهرة.

48. محمد، أحمد جاسم. 2014. دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة 1975 – 2011. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. جامعة الكوفة. كلية الإدارة والاقتصاد. العدد 31.

49. محمود، كامران عبد الرزاق. 2024. وسائل التسلية والترفيه في بلاد ما وراء النهر من القرن الرابع حتى السادس للهجرة / العاشر حتى الثاني عشر للميلاد: دراسة تاريخية. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية. المجلد 19. العدد 2. الجزء الأول.

50.المسعودي، علي. 2002. مروج الذهب ومعادن الجوهر. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

51.معتز، آدم. 2003. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

52.المغربي، عبد الرحمن. 2006. قصب السكر في فلسطين إبان السيطرة الفرنجية 492–690هـ / 1099–1291م. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). المجلد 20. العدد 3.

53.المقدسي، شمس الدين. 1993م. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. دار صادر.

54.المقريزي، أحمد بن علي. 1995م. السلوك لمعرفة دول الملوك. دار الكتب العلمية. بيروت.

55.المقريزي، أحمد بن علي. 1996م. اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. تحقيق: جمال الدين الشيال وآخرون. دار الكتب.

56.المقريزي، أحمد بن علي. 2001م. الخطط. دار الكتب العلمية. بيروت.

57.موسى، جواد. 2017. دور العلماء في الدعوة إلى إصلاح البطانة في العصر العباسي الأول 132 – 232 هـ / 750 – 846 م. مجلة الحكمة للدراسات التاريخية. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. الجزائر. العدد 11.

58.هايد، تشارلز. 2001م. تاريخ التجارة في الشرق الأدنى. ترجمة: أحمد محمد رضا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

59.هكسلي، ألدوس. 2012. حول الرفاهية. المعرفة. ترجمة: صلاح دهني. وزارة الثقافة. سوريا. السنة 51. العدد 589. ذو القعدة / تشرين الأول.

60.وكيع، محمد بن خلف. 2006م. أخبار القضاة. دار الفكر. بيروت.

61.ياقوت الحموي، شهاب الدين. 2003م. معجم البلدان. دار صادر.

62.اليعقوبي، أحمد. 2002م. البلدان. دار صادر. بيروت.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع: –

1. Ibn Abī Uṣaybiʿa, Aḥmad. (1999). ʿUyūn al-anbāʾ fī ṭabaqāt al-aṭibbāʾ. Dār al-Fikr, Beirut.
2. Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān. (1992). Al-Muntaẓam fī tārīkh al-mulūk wa-al-umam (Edited by Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā & Muṣṭafā ʿAbd al-Qādir ʿAṭā). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.
3. Ibn al-Faqīh, Aḥmad. (1885). Mukhtaṣar kitāb al-buldān. Leiden Press.

4. Ibn al-Qalānisī, Ḥamza. (1983). Dhail tārīkh Dimashq (Edited by Suhayl Zakkār). Dār Ḥassān li-l-Ṭibāʿa wa-al-Nashr, Damascus.
5. Ibn Taghrī Birdī, Jamāl al-Dīn. (2001). Al-Nujūm al-zāhira fī mulūk Miṣr wa-al-Qāhira. Dār al-Kutub, Cairo.
6. Ibn Sakrān, al-Būdālī. (2015). "A Study of the Impact of Social Indicators on Achieving Sustainable Development and Human Welfare in Algeria." In Sustainable Development and Intangible Capital, Research Papers in Economics and Management, University of Mohammed I, Faculty of Law, Economics and Social Sciences, Morocco, No. 4, September.
7. Ibn Manẓūr, Muḥammad. (1984). Lisān al-ʿArab (Edited by ʿAbd Allāh al-Kabīr et al.). Dār al-Maʿārif, Cairo.
8. Abū Yūsuf, Yaʿqūb ibn Ibrāhīm. (2013). Al-Kharāj. Dār al-ʿĀlam al-ʿArabī, Cairo.
9. Aḥmad Amīn. (1997). Ḍuḥā al-Islām. The Egyptian General Book Authority, Cairo.
10. Amīr ʿAlī. (1958). Mukhtaṣar tārīkh al-ʿArab (Trans. Riyāḍ Rāfiṭ). Cairo.
11. Taḥsīn, Ḥamīd. (1985). "A Study of the Tax Registers of the Arab-Islamic State." Journal of the Arab Historian, No. 26.
12. Turkī, Muḥammad Ṣāliḥ. (2022). "Natural Environment: A Systems Approach." Journal of Kirkuk University for Administrative and Economic Sciences, Vol. 12.
13. Al-Tanūkhī, al-Muḥsin ibn ʿAlī. (1978). Al-Faraj baʿd al-shidda (Edited by ʿAbbūd al-Shaljī). Dār Ṣādir, Beirut.
14. Al-Thaʿālibī, ʿAbd al-Malik. (1995). Thimār al-qulūb fī al-muḍāf wa-al-mansūb. Dār Nahḍat Miṣr, Cairo.
15. Al-Jāḥiẓ, ʿAmr ibn Baḥr. (1998). Al-Tabṣira bi-l-tijāra. Dār al-Kutub, Beirut.
16. Al-Jahshiyārī, Muḥammad. (1938/1998). Al-Wuzarāʾ wa-al-kuttāb (Edited by Muṣṭafā al-Saqqā et al.). Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī Press, Cairo.
17. Ḥasan, Ibrāhīm. (1991). Tārīkh al-Islām (13th ed.). Maktabat al-Nahḍa al-Miṣriyya, Cairo.
18. Ḥusayn, Fallāḥ & Ḥasan, Ḥusayn al-Ḥājj. (1994). The Civilization of the Arabs in the Abbasid Era. Al-Muʾassasāt al-Jāmiʿiyya li-l-Dirāsāt wa-al-Nashr, Cairo.
19. Ḥusayn, Munā Yūnus. (2010). Access to Welfare: The Relationship of Certain Economic Components to the Distribution of Income and National Wealth (1st ed.). Dār al-Khulūd li-l-Nashr, Beirut.
20. Al-Ḥimyarī, ʿAbd Allāh. (1980). Al-Rawḍ al-miʿṭār fī khabar al-aqṭār (Edited by Iḥsān ʿAbbās, 2nd ed.). Muʾassasat Nāṣir lil-Thaqāfa, Beirut.
21. Al-Rifāʿī, Aḥmad Farīd. (1927). ʿAṣr al-Maʾmūn. Dār al-Kutub al-Miṣriyya Press, Cairo.
22. Zaytūn, ʿĀdil. (1996). Tārīkh al-Mamālīk (5th ed.). Dār al-Nahḍa al-ʿArabiyya, Damascus.
23. Zayn al-Dīn, Ṣalāḥ. (2014). "The Importance of Economic Security in Achieving Social Peace: A Case Study of Egypt after the January 25, 2011 Revolution." Scientific Conference: The Role of Law in Achieving Security and Stability of Society – Economic and Financial Legislation Section. Faculty of Law, University of Ṭanṭā, April 7–8.
24. Stiglitz, Joseph; Sen, Amartya; Fitoussi, Jean-Paul. (2009). Report of the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress. Ministry of Economy, Industry and Employment, Paris.

25. Al-Samhūdī, Nūr al-Dīn. (2010). Wafāʾ al-wafāʾ bi-akhbār Dār al-Muṣṭafā. Dār al-Kutub, Cairo.
26. Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. (2011). Ḥusn al-muḥāḍara fī akhbār Miṣr wa-al-Qāhira. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.
27. Al-Shayzarī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Naṣr. (1946). Nihāyat al-rutba fī ṭalab al-ḥisba. Committee of Authorship, Translation, and Publication, Cairo.
28. Al-Ṣābiʾ, al-Hilāl ibn al-Muḥsin. (2003). Al-Wuzarāʾ aw tuḥfat al-umarāʾ fī tārīkh al-wuzarāʾ (Edited by ʿAbd al-Sattār Aḥmad Farrāj). Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyya, Cairo.
29. Al-Ṣābiʾ, Mīkhāʾīl (Ed.). (2003). Rusūm Dār al-Khilāfa (Edited by Mīkhāʾīl ʿAwwād). Dār al-Āfāq al-ʿArabiyya, Cairo.
30. Ṣāliḥ, Khawla ʿĪsā. (2001). Administrative and Financial Oversight in the Arab-Islamic State. Bayt al-Ḥikma, Baghdad.
31. Al-Ṣūfī, Aḥmad. (1995). Khiṭaṭ al-Mawṣil (Vol. 2). Dār al-Kutub al-ʿIrāqiyya.
32. Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (1994). Tārīkh al-rusul wa-al-mulūk. Dār al-Maʿārif, Cairo.
33. ʿĀshūr, Saʿīd. (1982). Al-Madīna al-Islāmiyya (2nd ed.). Maktabat al-Anglo, Cairo.
34. ʿĀshūr, Saʿīd. (1995). Al-Mujtamaʿ al-Miṣrī. Dār al-Nahḍa al-Miṣriyya.
35. ʿArāf, Khalīl. (1994). Jund Filasṭīn wa-al-Urdunn fī al-ʿuṣūr al-islāmiyya. Dār al-Fatḥ, Amman.
36. Al-ʿAlī, Zakiyya ʿUmar. (1990). Adornment and Jewelry among Women in the Abbasid Era. Dār al-Fikr, Baghdad.
37. Al-ʿIlmī, Mujīr al-Dīn. (1999). Al-Uns al-jalīl bi-tārīkh al-Quds wa-al-Khalīl (Edited by ʿAdnān Nabāta). Maktabat Dandīs, Amman.
38. ʿUmar, Ḥusayn. (1961). Al-Rafāhiya al-iqtiṣādiyya (1st ed.). Maktabat al-Qāhira al-Ḥadītha, Cairo.
39. Al-ʿUmarī, Aḥmad ibn Yaḥyā. (2002). Masālik al-abṣār fī mamālik al-amṣār. Al-Majmaʿ al-Thaqāfī, Abu Dhabi.
40. ʿUwīs, Muḥammad. (1980). "Economic Indicators of the Abbasid Civilization." Journal of Islamic Banks, International Association of Islamic Banks, No. 10, April.
41. ʿĪsā, Aḥmad ʿUbayd. (2018). Al-Ḥisba in Arab-Islamic Civilization: Pharmacy as a Model. Proceedings of the Third Scientific Conference "Pharmacy and Chemistry in Arab Heritage." Center for the Revival of Arab Scientific Heritage, 1st ed.
42. Fāḍil, Ayman Ṣāliḥ. (2009). Administrative Economics. Lectures, Department of Economics (610), Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University.
43. Al-Fakhrī, Muḥammad ibn ʿAlī. (2003). Al-Ādāb al-sulṭāniyya. Dār Ṣādir, Beirut.
44. Al-Qurayshī, Muḥammad Ṣāliḥ Turkī. (2022). "Natural Environment: A Systems Approach." Journal of Kirkuk University for Administrative and Economic Sciences, Vol. 12, October.
45. Al-Qazwīnī, Zakariyyā. (2001). Āthār al-bilād wa-akhbār al-ʿibād. Dār Ṣādir, Beirut.
46. Al-Qalqashandī, Aḥmad ibn ʿAlī. (1987). Ṣubḥ al-aʿshā fī ṣināʿat al-inshāʾ. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.
47. Kāshif, Ḥusayn. (2001). Encyclopedia of Egypt's History through the Ages. Dār al-Kutub, Cairo.

48. Muḥammad, Aḥmad Jāsim. (2014). “A Study and Analysis of Economic Welfare in Iraq for the Period 1975–2011.” Al-Gharī Journal for Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, Faculty of Administration and Economics, No. 31.
49. Maḥmūd, Kāmrān ʿAbd al-Razzāq. (2024). “Means of Entertainment and Amusement in Transoxiana from the 4th to the 6th Century AH / 10th–12th Century CE: A Historical Study.” Journal of Kirkuk University for Human Studies, Vol. 19, No. 2, Part 1.
50. Al-Masʿūdī, ʿAlī. (2002). Murūj al-dhahab wa-maʿādin al-jawhar. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut.
51. Muʿtazz, Ādam. (2003). Islamic Civilization in the Fourth Century AH (Trans. Muḥammad ʿAbd al-Hādī Abū Rīda). Egyptian General Book Authority.
52. Al-Maghribī, ʿAbd al-Raḥmān. (2006). “Sugarcane in Palestine during Frankish Rule (492–690 AH / 1099–1291 CE).” An-Najah University Journal for Research (Humanities), Vol. 20, No. 3.
53. Al-Muqaddasī, Shams al-Dīn. (1993). Aḥsan al-taqāsīm fī maʿrifat al-aqālīm. Dār Ṣādir.
54. Al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʿAlī. (1995). Al-Sulūk li-maʿrifat duwal al-mulūk. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.
55. Al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʿAlī. (1996). Ittiʿāẓ al-ḥunafāʾ bi-akhbār al-aʾimma al-Fāṭimiyyīn al-khulafāʾ (Edited by Jamāl al-Dīn al-Shayyāl et al.). Dār al-Kutub.
56. Al-Maqrīzī, Aḥmad ibn ʿAlī. (2001). Al-Khiṭaṭ. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut.
57. Mūsā, Jawād. (2017). “The Role of Scholars in Calling for Reform of the Court in the Early Abbasid Period (132–232 AH / 750–846 CE).” Al-Ḥikma Journal of Historical Studies, Kunnūz al-Ḥikma Publishing, Algeria, No. 11.
58. Hyde, Charles. (2001). History of Trade in the Near East (Trans. Aḥmad Muḥammad Riḍā). Egyptian General Book Authority, Cairo.
59. Huxley, Aldous. (2012). On Welfare. Trans. Ṣalāḥ Dahni. Ministry of Culture, Syria. Al-Maʿrifa Journal, Vol. 51, No. 589, Dhū al-Qaʿda / October.
60. Wakīʿ, Muḥammad ibn Khalaf. (2006). Akhbār al-quḍāt. Dār al-Fikr, Beirut.
61. Yāqūt al-Ḥamawī, Shihāb al-Dīn. (2003). Muʿjam al-buldān. Dār Ṣādir.
62. Al-Yaʿqūbī, Aḥmad. (2002). Al-Buldān. Dār Ṣādir, Beirut

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X